

«داعش» والمسألة الطائفية في العراق

عاهر محسن

بعد الغزو الأميركي للعراق، وتأسيس نظام المحاصصة الطائفية تحت إشراف المحتل، خرجت نظريتان لشرح الواقع العراقي الجديد. الأولى هي نظرية «التمهيش السني»، التي تعتبر أن ما حصل في العراق هو استئثار للشيعة العرب بالحكم على حساب العرب السنة، الذين تم إقصاؤهم وإخراجهم من دائرة القرار، بالترافق مع اضطهاد وقمع من يحتج على العملية السياسية ويرفضها. النظرية الثانية اعتبرت أن الخلل هو في النظام الطائفي نفسه، الذي يفرز الشعب إلى كتل، ويخلق أكثرية دائمة وأقلية دائمة؛ وأن الحل يكون في نزع الشرعية عن نظام المحاصصة، بما هو نظام طائفي، وجعل تغييره الهدف الأول والأساس للعمل السياسي، على قاعدة وطنية عراقية.

ولكن أكثر القوى الفاعلة في العراق (من داخله وخارجه) فضلت الاستثمار في السردية الطائفية، فالحكام الحاليون حازوا، بفضل نظام المحاصصة، على النفوذ والمال، وحصانة من المحاسبة، وبإبواب مشرعة للفساد والسرقة. أما أنظمة الخليج التي «تبنت» السنة العرب في العراق، فلا ترى فيهم (هم وباقي العرب الفقراء) إلا وقوداً لمعاركها وأحقادها، وأدوات تجنّبها ضد أعدائها، بلا اعتبار للنتائج. هكذا تمت تغطية احتجاجات الرمادي والخطابات التي أطلقت في ساحاتها على أنها «ثورة شباب» (واجتياح «داعش» صار «ثورة عشائر»). بالمناسبة، بعض أشهر قطاعي الرؤوس في «داعش» هم من خطباء ساحات الأنبار تلك التي كان يكفي أن تنقل كلماتها الكارهة على التلفزيون العراقي حتى يضمن المالكي اصطفاك أكثر الشيعة خلفه في الانتخابات بلا تردد.

بعد سنتين على «ثورة الشباب»، وقيام «ثورة العشائر» (التي أسفرت عن غزو «الولة» لثلاث العراق)، يكتب دوغلاس أوليفانت عن «عراق ما بعد داعش». كان أوليفانت مسؤول ملف العراق في مجلس الأمن القومي الأميركي، وقد خدم دورتين عسكريتين في البلد ويعرفه جيداً؛ وكان استنتاجه، باختصار، أن العرب السنة لن تقوم لهم قائمة ليحل كامل على الأقل بعد ما فعلته «داعش» بهم.

20 إلى 40 في المئة من أهل المحافظات «السنية» مهجرون اليوم، وهو عدد سيرتفع مع تصاعد العمليات العسكرية وتحرير المدن. «داعش» ستهمز وتخرج من الموصل والأنبار في نهاية المطاف، يجزم أوليفانت، ولكن من سيرجع من أهل هذه المناطق إليها سيجد مدنًا مدمرة، تم مسح معالمها الحضارية، بمساجدها ومكتباتها وجامعاتها، بل وتاريخها، فيما ستكون أغلب المناطق المتنازع عليها في يد البشمركة الكردية. أكثر من ذلك، فإن ما تبقى من النخبة القديمة (ضباط بعثيون، مدراء، أساتذة جامعات)، وهي كتلة معارضة منظمة، استمرت في الموصل وغيرها من المدن، وحافظت على نفوذها الاجتماعي حتى في سنوات الاحتلال، قد تمّ حموها على يد «داعش».

حري بالعراقيين أن يتأملوا النتائج البعيدة المدى لما يجري، والتي لن يدفع ثمنها سواهم. أكثر العراقيين ما زالوا ينفرون من الطائفية، ويفهمون أنها لا تميز الشيعي على حساب السني، بل تخدم - دوماً - النخب الفاسدة على حساب الناس ومصيرهم (ولبنان مثال). بعد خراب الموصل، على العراقي أن يختار هويته السياسية بوعي: عراقي عربي عزيز كريم، أم ابن طائفة يتلاعب بها السحرة والمجرمون؟

تقرير

سامي الجميل رئيساً للكتاب الصيف المقبل؟

بدأت الاستعدادات
الكتابية لتسليم سامي
الجميل رئاسة الحزب
خلفاً لوالده الرئيس
أمين الجميل. لقاءات
في الأقاليم، وسعي
إلى تأمين عدد من
المندوبين يصوتون له
في المؤتمر العام. لكن
المعارضين لن يسهّلوا
مهمته، فقد بدأت
الأصوات تملو محذرة
من أن وجوده على رأس
الكتاب يهدد المؤسسة

لنا القزبي

تقترب رئاسة حزب الكتاب من النائب سامي الجميل أكثر فأكثر. منذ مؤتمر الحزب عام 2007، يتحدث الكتابيون عن هذه الخطوة، من دون أن يأتي اليوم الموعود. ولكن، هذه المرة، تبدو الأمور جدية. خلافاً لكل ما يُشاع عن خلافات بين الرئيس أمين الجميل وابنه، ينجه «الشيخ أمين» إلى التقاعد، مُفسحاً المجال أمام «فتى الكتاب» ليضخّ دماً جديداً في عروق الحزب العتيق، وجاءت استقالة الجميل الابن من منصبه منسفاً للجنة المركزية وإلغاء هذا المركز «خطوة أولى في هذا السبيل»، استناداً إلى أحد المقربين من بكفيا. إعلان القيادة الجديدة سيكون خلال المؤتمر التنظيمي للحزب الذي لم يُحدد موعده بعد، ويُرجح عقده في تموز المقبل، على أن تصدر الأمانة العامة للحزب، في نيسان المقبل، مذكرة تعلن فيها رسمياً عقد المؤتمر الذي يُنظم كل أربع سنوات بحسب النظام الداخلي للحزب. غير أن الأمور

(الأقاليم). أما توزّعهم فيكون نسبياً بحسب عدد المنتسبين في المناطق، إذ يتركز العدد الأكبر في أفضية: المتن، كسروان، بعبداء، جبيل، زحلة، والأشرفية. ويقول أحد العاملين في فريق الجميل الابن إن العمل يتركز أيضاً «على مؤتمرات الأقاليم. فبعد لقاء أقاليم الشمال سيُعقد في آذار اجتماع لإقليم كسروان، قد ينضم إليه إقليم جبيل»، كذلك «يُركز الشيخ سامي على الحضور الدائم بين الحزبيين في المناطق. ولن نستغرب إذا نتج من ذلك عدد من المندوبين المواليين له».

يؤكد نديم الجميل أن الرئيس الجميل يتجه إلى تسليم رئاسة الحزب لسامي. ويلفت إلى أن فريقاً كبيراً لن يقبل بهذا القرار، «فهناك الفريق المحسوب على الرئيس، الذي يخشى كل عضو فيه على موقعه مستقبلاً. إضافة إلى أن بعض من يُحسبون على سامي يعتقدون أن الظروف التي يمرّ بها الحزب لا تسمح بهذا الانتقال». أمام هذا الوضع، يبدو نديم الجميل مرتاحاً «لأنني لست مسؤولاً عن الصورة التي تعكس صورة الحزب السيئة». ويضيف: «في موضوع إقليم الرميل اتهموني بأنني أسهم في تشويه الكتاب. اليوم الوضع مُختلف وأنا لا أتدخل». وهو يدرك أن ملعبه ليس واسعاً، إذ «يعرف كل شخص حجمه. الخيار ليس بين سامي ونديم، بل بين أمين وسامي أو بين سامي والمؤسسة، وتحديدًا حول من سيمسك القرار؟»، مؤكداً أنه لا يرى أن «وصول سامي سيُسهم في الحفاظ على المؤسسة». على الرغم من ذلك «أنا مُستعد للتعاون معه إذا كان إيجابياً ولم يتصرف معنا وفق منطق الإقصاء من السلطة وقرارات الحزب». لكنه يستدرك بأنه «مخطئ من يظن أن بإمكانه استخدامي في حربه ضد سامي. أنا أقدر هذا الشاب كثيراً ولست ضده». ولا يستبعد أن يكون هناك إرجاء أو إلغاء للمؤتمر إذا لم يتوافر إجماع على سامي. ومن الأسماء التي قد تكون معترضة على تسلّم الجميل الابن للرئاسة

لا تبدو بهذه السلاسة. فقرار الجميل الأب يواجه بموقف «قسم كبير» من أعضاء المكتب السياسي رافض لتسليم سامي الرئاسة. ويشير النائب نديم الجميل، له «الأخبار»، إلى أنه «كلما اقتربنا من موعد المؤتمر سيتشدد كل فريق أكثر في موقفه»، الأمر الذي قد يدفع إلى إلغائه أو إرجائه.

حتى الآن، صدرت عن الأمانة العامة مذكرات عدة تتعلّق بالمؤتمر منها: ضرورة تسديد الاشتراكات للمنتسبين الراغبين في أن يكونوا ضمن الهيئة الناخبة، وأن يُدقق كل قسم حزبي باللوائح التي يملكها، علماً بأن المهل الدستورية في ما خص الاشتراكات لم تُحترم. ومهمة الهيئة الناخبة انتخاب المندوبين الذين سيمثلون أقاليمهم في المؤتمر. ويكون عضواً في هذه الهيئة كل منتسب سدد اشتراكه عن عام 2014 وتقدم بطلب خطي للإقليم التابع له. ومع أن مهلة تسديد الاشتراكات والتقدم بالطلبات مفتوحة إلى ما قبل عقد المؤتمر، إلا أن الأمانة العامة حددتها بشهري كانون الأول وكانون الثاني الماضيين، قبل أن تعيد في اجتماع المكتب السياسي الأخير فتح المهل من جديد. ويُحدد عدد المندوبين المشاركين في المؤتمر بخمسة أضعاف (300) عدد الحزبيين المعيّنين (أي رؤساء الأقاليم والأقسام، وعددهم تقريباً 60). وينتخب المندوبون من قبل الوحدات المركزية (المصالح والسدوات) والوحدات الإقليمية



نديم الجميل:
وصول سامي لن
يسهم في الحفاظ
على المؤسسة



الوزير سجعان قزبي، خصوصاً بعد خلافهما الأخير في المكتب السياسي على خلفية آلية اتخاذ القرار وعدم التنسيق بين وزراء الحزب في الحكومة. قزبي ينفي ذلك، ويقول له «الأخبار»: «لا أعلم من سرّب القصة للإعلام. أصلاً لكل منا ملعبه، ومن مصلحتنا نحن الاثنين أن نكون على علاقة جيدة». في الأساس «أنا أقرب إلى خيارات سامي من خيارات والده». يؤيد قزبي وصول الجميل إلى رئاسة الحزب: «عمره 33 سنة، إذا لم يتسلّم الآن فمتى؟ هو خلق حالة بين جيل الشباب ولديه المقومات. حتى

الجديد
FM 90.3

الجديد أحلى
FM 90.3 Mhz